إقتصاد

المؤشّرات الاقتصادية وجردة عام 2024 بركات: آفاق عام 2025 تنطوي على بعض المخاطر

شهد عام 2024 تطورات اقتصادية حاسمة على المستوى المحلي، وكانت سنة 2024 بالنسبة الى لبنان من اكثر السنوات صعوبة في تاريخه الحديث حيث استمر الاقتصاد اللبناني في الانكماش بسبب استمرار الازمة المالية والاقتصادية منذ عام 2019، والتي تفاقمت بفعل الجمود السياسي والانقسامات الداخلية

بلغ الانكماش في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 6.6%، ما ادى الى تدهور البنية الاقتصادية وزيادة الاعباء على المواطنين. انعكست الازمة الاقتصادية في لبنان بشكل حاد على الحياة اليومية للسكان، حيث ارتفعت معدلات التضخم لتصل الى مستويات غير مسبوقة تجاوزت 181.8% في بداية العام. ترافق ذلك مع تدهور القدرة الشرائية وانهيار العملة الوطنية، ما دفع اكثر من نصف السكان الى خط الفقر. علما ان هذه الاوضاع تفاقمت نتيجة لغياب اصلاحات فعالة ووجود نظام مالي متعثر.

يكشف عام 2024 عن تحديات اقتصادية هيكلية تتطلب تدخلات جذرية على المستوى المحلي في لبنان. وتشير المؤشرات الى ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية مبتكرة ومستدامة لتعزيز النمو وتخفيف الاعباء الاقتصادية عن الفئات الاكثر ضعفا. تظل الحاجة بالنسبة الى لبنان ملحة الى اصلاح النظام المالي والاقتصادي مع التركيز على الشفافية، وتحفيز الاستثمارات الداخلية والخارجية لاعادة بناء الاقتصاد.

سيبقى عام 2024 عاما محوريا يسجل في التاريخ كدليل على قدرة الدولة على التكيف مع الازمات او تفاقمها بفعل العوامل السياسية والاقتصادية.

"الامن العام" اوردت المؤشرات الاقتصادية مستندة على احصاءات مراكز الدراسات المحلية والمؤسسات الدولية، وسألت الدكتور مروان بركات عن ابرز السيناريوهات المتوقعة للاقتصاد اللبناني خلال عام 2025.

الفصل الرابع من العام 2024 الذي شهد وقف اطلاق النار في البلاد وسقوط النظام في سوريا

الدكتور مروان بركات.

> **الليرة ستتمكن من الحفاظ على استقرارها**

فتح آفاقا جديدة امام لبنان والتي يمكن ان تكون واعدة نوعا ما، في حال تم تلقف الفرصة السانحة من اصحاب القرار في لبنان. ان الحرب التي استمرت 13 شهرا خلفت اضرارا جسيمة داخل الاقتصاد الوطني من خلال تداعياتها المباشرة وغير المباشرة. تقدر هذه التكاليف اقله بنصف الناتج المحلي الاجمالي، ما ينسحب انكماشا في الاقتصاد وضغوطا على مختلف القطاعات داخل الاقتصاد الحقيقي بحيث يقدر ان يكون النمو قد انكمش بحوالى 6%.

سلكت مؤشرات القطاع الحقيقي في معظمها مسلكا تراجعيا خلال العام 2024. من بين مؤشرات القطاع الحقيقي التي سجلت انكماشا في هذا العام، نذكر عدد المسافرين عبر مطار بيروت الذي تقلص بنسبة 20.8% خلال الاشهر الاحد عشر من العام 2024 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2023، الرسوم العقارية (10.3-%) في الاشهر التسعة الاولى من العام 2024، قيمة المبيعات العقارية (50.2%-) في الاشهر التسعة الاولى من العام 2024، وعدد السياح (24.0%-) في الاشهر الثمانية الاولى من العام 2024.

اما على صعيد مؤشرات القطاع الحقيقي التي سجلت نموا ايجابيا خلال العام 2024، فنذكر حجم البضائع في مرفأ بيروت الذي ارتفع قليلا بنسبة 1.5% سنويا في الاشهر العشرة الاولى من العام 2024، تراخيص البناء (12.4%+) في الاشهر العشرة الاولى من العام، وعدد عمليات البيع العقارية (122.9%+) في الاشهر التسعة الاولى من العام 2024.

على صعيد القطاع الخارجي، تجدر الاشارة الى انه عند اعتماد سعر ثابت لأونصة الذهب، يسجل ميزان المدفوعات فائضا بنحو 1165 مليون دولار خلال الاشهر التسعة الاولى من العام 2024. ولدى اعتماد سعر صرف رسمي ثابت، يسجل ميزان المدفوعات فائضا بنحو 6307 ملايين دولار. عليه، عند اعتماد سعر ثابت لأونصة الذهب وسعر صرف رسمي ثابت، يسجل ميزان المدفوعات فائضا حقيقيا بقيمة 1006 ملايين دولار، في اشارة الى القيمة الحقيقية للاموال الوافدة الى لبنان (الاموال الوافدة ناقص منها الاموال الخارجة) خلال العام.

على صعيد الوضع النقدي، حافظ سعر صرف الليرة في مقابل الدولار على استقراره في السوق الموازية خلال العام 2024 على الرغم من نشوب الحرب، وذلك في ظل السياسات المتحفظة لمصرف لبنان وامتصاص حجم النقد المتداول بالليرة خارج المركزي. في موازاة ذلك، جرى احتواء التضخم بشكل لافت، اذ بلغ 22% في نهاية العام 2024، بالمقارنة مع 204% في نهاية العام 2023، ومتوسط بنسبة 173% خلال سنوات الازمة الممتدة منذ بداية العام 2020 حتى نهاية العام 2023.

على صعيد القطاع المصرفي، شكل العام 2024 امتدادا للنمط السائد خلال سنوات الازمة الخمس الماضية. اذ تقلصت الودائع المصرفية بالعملات بقيمة 2.8 مليار دولار خلال الاشهر العشرة الاولى من العام 2024، كما تراجعت التسليفات بالعملات بقيمة 1.6 مليار دولار خلال الفترة نفسها. الى ذلك، ظل العام 2024 يشهد خسائر في القطاع المصرفي، اذ بلغ مجموع الاموال الخاصة 4.6 مليارات دولار ◄

مقال

لبنان بين دلالات الأزمة وفرص النهوض

تتراقص المؤشرات الاقتصادية على مسرح الحياة اليومية، تروي حكاية الامم وصراعاتها بين الامل والخيبة. هي ارقام جامدة في ظاهرها، لكن خلفها تخفق قلوب الاسواق، وتئن الشعوب، وتتوالى الحكايات التي تصنع التاريخ وتوجه المستقبل.

عندما تذكر كلمة "نمو الناتج المحلي الاجمالي"، قد يبدو انها مصطلح اكاديمي، لكن في حقيقته يعكس صخب المصانع، حركة الاسواق، وحتى طموح العامل البسيط. ارتفاعه يبعث برسالة امل: هناك توسع، هناك فرص عمل، وهناك ازدهار يتسلل عبر الابواب. لكن عندما ينخفض، كأن الزمن يتوقف، وتبدأ التساؤلات المريرة: ما الخلل؟ ما العمل؟

اما التضخم، ذلك الغول الذي قد يبتلع مدخرات الاسر من دون ان يشعروا، فهو كالنار التي تتوهج في الظلام، تمنح الدفء حين تكون معتدلة، لكنها تلتهم الاخضر واليابس حين تفقد السيطرة. ارتفاع اسعار السلع يضع الفقراء في زاوية مظلمة، يجبرهم على التنازل عن الضروريات، في حين ان الاثرياء قد يجدون فيه فرصة للاستثمار والمزيد من الثراء.

لا يمكننا الحديث عن المؤشرات من دون ذكر البطالة، تلك الندبة التي تشوّه وجه الاقتصادات، وتصرخ بمعاناة العاطلين عن العمل. انها ليست مجرد رقم في تقرير، بل هي قصص اناس فقدوا الامل في غد افضل، واطفال ينتظرون والدا يعود حاملا رغيف خبز، لكنه يعود خالي الوفاض.

الدلالات ليست فقط انعكاسا للحاضر، بل هي مفاتيح لفهم المستقبل. ارتفاع الاستثمارات الاجنبية، على سبيل المثال، يشير الى ثقة العالم في اقتصاد ما، بينما ينذر تراجع الاحتياطات النقدية بأزمة تلوح في الافق.

في النهاية، المؤشرات الاقتصادية هي البوصلة التي تقود السفينة وسط محيط متلاطم الامواج. قراءة صحيحة لها تعني فرصا تقتنص، وازمات تدار بحكمة. لكن غياب التخطيط والتفاعل مع تلك الدلالات يجعل الامم عرضة لرياح التغيير العاتية من دون ادنى حماية.

انها دعوة الى التأمل في ارقام ليست مجرد ارقام، بل هي روايات تكتب بلغة الاقتصاد، تحمل بين طياتها الالام والآمال، والسقوط والنهوض، وتذكرنا بأن خلف كل مؤشر هناك شعب، وهناك انسان يحلم بمستقبل افضل.

ولبنان، ذاك الوطن الذي كان يعرف يوما بـ"سويسرا الشرق"، اصبح اليوم مثالا حيا عن الازمات الاقتصادية التي تعصف بأمة وتغيّر ملامحها. عندما نقرأ المؤشرات الاقتصادية في لبنان، نجد انفسنا امام قصة مليئة بالالام والتحديات، لكنها ايضا تحمل بين طياتها فرصا للنهوض، لو احسن استغلالها.

شهد الناتج المحلي الاجمالي في لبنان انكماشا حادا منذ العام 2019، حيث تقلص الاقتصاد اكثر من 50%. في حين بلغ التضخم معدلات غير مسبوقة نتيجة انهيار العملة الوطنية، حيث فقدت الليرة اللبنانية اكثر من 90% من قيمتها امام الدولار الاميركي.

كما ارتفعت معدلات البطالة الى مستويات قياسية، حيث باتت نسبة كبيرة من الشباب اللبناني بلا عمل. ومع البطالة جاء الفقر ليغزو المنازل، حيث يعيش حاليا اكثر من 80% من السكان تحت خط الفقر، وفقا لتقارير الامم المتحدة.

هذه المؤشرات الاقتصادية وغيرها، التي تتعلق بالإدارة العامة، ليست دليلا على ازمة مالية فقط، بل تعكس ازمة هيكلية عميقة تشمل الفساد، وسوء الادارة، وغياب التخطيط.

يقف لبنان اليوم على مفترق طرق، والمؤشرات الاقتصادية هي جرس الانذار الذي يذكر الجميع بأن الوقت قد حان للعمل. فإما يتم الاصلاح الجذري، او تستمر الدوامة التي لن ترحم احدا.

عصام شلهوب

إقتصاد

في نهاية تشرين الاول 2024 في مقابل 5.1 مليارات دولار في نهاية العام 2023، علما انها بلغت مستوى قياسيا قدره 20.6 مليار دولار في بداية الازمة في تشرين الاول 2019.

على صعيد الاسواق المالية، كان العام 2024 عاما مؤاتيا لاسواق الاسهم وسندات الاوروبوند. اذ ارتفع مؤشر الاسعار في سوق الاسهم بنسبة 6% خلال العام 2024، في ظل الارتفاع النسبي في السيولة حيث زادت قيمة التداول الاسمية بنحو 3% سنويا. وفي ما يخص سوق سندات الاوروبوند، وصلت اسعار سندات الدين الحكومية اليوم الى 12.50 سنتا للدولار الواحد في مقابل 6.00 سنتات للدولار الواحد في نهاية العام 2023، اذ رأى المتعاملون المؤسساتيون الاجانب فرصة في حصول خرق سياسي، وامكانية تحقيق نهوض اقتصادي في المدى المنظور.

الجدير ذكره، ان هنالك بعض النقاط الايجابية تبرز اليوم في خضم المناخ الضبابي العام القائم. فقد انخفض الدين العام من 95 مليار دولار قبيل الازمة الى نحو 7 مليارات دولار اليوم. كذلك، انخفض التسليف للقطاع الخاص (من شركات وافراد) من 55 مليار دولار قبل الازمة الى اقل من مليار دولار كقيمة سوقية، او اقل من 5% من الناتج المحلي الاجمالي، في مقابل متوسط عالمي نسبته 110%. وعلى اساس مجمع، انخفض الدين في لبنان من 150 مليار دولار الى اقل من 10 مليارات دولار، مما يشير الى احتمال حصول نمو لافت في الاقتصاد الحقيقي عندما تنحسر العوامل الظرفية، وذلك في ظل تدني معايير الاستدانة السائدة.

الى ذلك، يظهر القطاع الخاص في لبنان كوجه ايجابي آخر، ذاك انه لم ينجح فقط في الصمود بل ايضا في التأقلم مع محيط صارت الاحداث غير المتوقعة فيه قاعدة وليس استثناء. ان هذا القطاع يحتاج اليوم الى الدعم والتمويل لمواجهة الاقتصاد الموازي وغير الشرعي الاخذ في النمو عقب الازمة المالية بشكل عام.

وفي حال عودة الثقة في ظل تسوية سياسية وجهود اصلاحية، يمكن للناتج المحلي الاجمالي ان يعود الى المستوى الذي كان عليه قبل الازمة المالية في خلال خمس سنوات، وبالتالي تسجيل نمو ايجابي لافت في الاقتصاد الحقيقي لسنوات عدة، مما قد يترك تأثيرا مؤاتيا على دخل الفرد والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. ان توفير الظروف المؤاتية لمثل هذا النهوض انما يعتمد على الارادة السياسية بعد الحرب، ووضع المصلحة العامة كأولوية، والتزام اجندة اصلاحية، والصحوة من جميع العملاء الاقتصاديين بشكل عام.

> **انخفض الدين العام من 95 مليار دولار الى نحو 7 مليارات**

رأى الدكتور مروان بركات ان مع بداية عام جديد يتسم بالنهوض من مخلفات الحرب، لا بد من اجراء تحليل لمختلف السيناريوهات المحتملة في العام 2025 على امل في ان يشكل هذا العام تحولا جوهريا لما يتوق اليه اللبنانيون بمختلف اطيافهم ومعتقداتهم وانتماءاتهم.

واجاب عن مجموعة من الاسئلة تتردد في اذهان اللبنانيين: هل سيستمر وقف اطلاق النار بشكل مستدام؟ هل ستبقى الليرة اللبنانية مستقرة؟ هل سيرتفع التضخم او يبقى تحت السيطرة؟ ما هو المطلوب لكي يستعيد لبنان عامل الثقة؟ ما هي الظروف التي ينبغي توافرها من اجل تحقيق نهوض اقتصادي مستدام بشكل عام؟

واشار الى ان توقعاته تتمحور "حول ثلاثة سيناريوهات في العام 2025، السيناريو الايجابي، السيناريو الوسطي، والسيناريو السلبي، مع نسب تحقق 40%، 40% و20% على التوالي. من هنا، لا بد من القول ان آفاق العام 2025 تنطوي على بعض المخاطر المحتملة التصاعدية او التراجعية والتي يمكن ان تمثل انحرافا في آفاق السيناريوهات الموضوعة اصلا". ولفت بركات الى ان "السيناريو الايجابي يفترض ان يصمد وقف اطلاق النار طوال العام 2025، مع اطلاق ورشة اعادة اعمار واسعة النطاق بدعم خارجي، وضع حد للازمة السياسية المحلية، انتخاب رئيس للجمهورية، وانطلاق رزمة الاصلاحات التي طال انتظارها. في حال تحققت ظروف هذا السيناريو، سيقفز النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الى اكثر من 8%، وسيتراجع التضخم الى المستويات العالمية، وستتعزز احتياطيات مصرف لبنان بشكل لافت، وسيسجل ميزان المدفوعات فائضا اقله 4 مليارات دولار".

واعتبر ان "السيناريو الوسطي يفترض ان يستمر وقف اطلاق النار خلال العام 2025 باكمله، لكن من دون احداث خرق في الازمة السياسية، ومن دون انتخاب رئيس واطلاق رزمة الاصلاحات. وفق هذا السيناريو، سيناهز النمو الحقيقي للناتج المحلي 2 في المئة، وسيبلغ التضخم نحو 30%، وستستقر احتياطيات مصرف لبنان بالعملات بعد تراجعها، ويسجل ميزان المدفوعات شبه توازن".

اضاف بركات: "كذلك يفترض السيناريو السلبي ان تعود مجددا الاعمال القتالية في العام 2025 في ظل حرب شاملة، من دون وضع حد للازمة السياسية المحلية، ومن دون انتخاب رئيس للجمهورية او انطلاق عجلة الاصلاحات. في ظل هذا السيناريو، سيشهد الاقتصاد اللبناني انكماشا يصل الى 20%-، بينما سيرتفع التضخم الى 200% على الاقل، وستهبط احتياطيات مصرف لبنان بالعملات الى النصف، ويسجل ميزان المدفوعات عجزا كبيرا بقيمة 5 مليارات دولار على الاقل".

وحدد ان "بعد مرور 18 شهرا على الاستقرار النقدي نتيجة سياسة مصرف لبنان بعدم تمويل الدولة، يبقى استقرار سعر الصرف رهن السيناريوهات الممكنة. فالليرة ستتمكن حتما من الحفاظ على استقرارها وفق السيناريو الايجابي، وعلى الارجح ان تبقى مستقرة وفق السيناريو الوسطي، في حين انها ستتدهور حتما وفق السيناريو السلبي".

من هذا المنطلق، اعتبر بركات ان "الحاجة الى استعادة الثقة تفرض على السلطات السياسية حماية اتفاق وقف اطلاق النار، واعادة هيبة الدولة وجيشها، وسد الفجوة في الفراغ المؤسساتي، والتوصل الى اتفاقات وتسويات في شأن كل المواضيع العالقة، وارسال الاشارة الصحيحة لمجتمع الاستثمار والاعمال بشكل عام. انه فقط من خلال اعادة احياء هذه الثقة يمكن للبنانين الخروج من المأزق القائم وحال الاحباط المهيمن، والرهان على مستقبل اقتصادي اكثر مؤاتاة، وهو ما يطمح اليه الجميع. من هنا، فان اللبنانيين مدعوون الى التضامن الوطني، وتعبئة كل الموارد المتاحة محليا واقليميا ودوليا من اجل اعادة الاعمار، وارساء النهوض الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام".

ع. ش

أهم المؤشرات الاقتصادية في لبنان	11شهر 2023	11شهر 2024	نسبة التغير (%)
الاقتصاد الكلي			
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[1]	-0.2%	-5.7%	-5.5%
معدل التضخم السنوي (%)	227.0%	13.7%	-213.3%
البناء والعقارات			
رخص البناء في بيروت (بآلاف الأمتار المربّعة)	3,993	4,296	7.6%
عدد العمليات البيعية[2]	11,857	26,430	122.9%
قيمة المبيعات العقارية (بملايين الدولارات)[2]	3,735	1,859	-50.2%
الرسوم العقارية (بملايين الدولارات)[2]	92	82	-10.3%
التجارة والخدمات			
عدد البواخر في المرفأ[3]	1,143	1,251	9.4%
عدد الحاويات في المرفأ[3]	460,997	469,318	1.8%
البضائع في المرفأ (بآلاف الأطنان)[3]	4,527	4,595	1.5%
عدد الطائرات في المطار	53,404	43,569	-18.4%
عدد المسافرين في المطار (باستثناء المسافرين العابرين، بالآلاف)	6,613	5,240	-20.8%
عدد السيّاح (بالآلاف)[4]	1,229	934	-24.0%
الوضع النقدي			
النقد المتداول خارج مصرف لبنان (بمليارات الليرات)	56,696	49,816	-12.1%
احتياطيّات مصرف لبنان	9,373	10,150	8.3%
قيمة الشيكات المتقاصة (بملايين الدولارات)	11,172	2,026	-81.9%
النشاط المصرفي (نهاية الفترة)			
الموجودات المصرفية (بملايين الدولارات)[3]	112,249	103,396	-7.9%
الأموال الخاصة (بملايين الدولارات)[3]	4,962	4,613	-7.0%
ودائع الزبائن (بملايين الدولارات)[3]	94,643	89,211	-5.7%
التسليفات (بملايين الدولارات)[3]	8,579	6,073	-29.2%
ميزان المدفوعات			
ميزان المدفوعات (بملايين الدولارات)[3]	1,460	8,214	462.5%

[1]نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2023-2024 وفق البنك الدولي
[2]أرقام 9 أشهر لعامي 2023 و 2024
[3]أرقام 10 أشهر لعامي 2023 و 2024
[4]أرقام 8 أشهر لعامي 2023 و 2024